دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي : رؤية في التحديات والخيارات
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	مرهون، عبدالجليل زيد
المجلد/العدد:	ع136
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	صيف
الصفحات:	113 - 126
رقم MD:	585638
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن القومي ، الدول العربية ، الإستراتيجيات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/585638

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي
رؤية في التحديات والخيارات

عبد الجليل مرهون (•)

أكدت التطورات المتتالية التي شهدتها المنطقة ضرورة البحث عن مقاربة جديدة للامن القومي العربي، تعيد تعريف الأخطار الظاهرة والكامنة، وتحدد مصادرها الداخلية والخارجية. وترتكز في بعدها العسكري على استراتيجية ردع ذات صدقية، وفي بعدها السياسي على دبلوماسية وقائية ناشطة، تؤكد حضور الدولة العربية في الإطارين الإقليمي والدولي. ولا بد لهذه المقاربة، في الوقت نفسه، من بلورة آليات وأطر تنظيمية مرنة وقادرة على استيعاب الكم الكبير من متغيرات البيئة الأمنية، على الصعيدين القومي والعالمي.

أولا: ماهية الأمن القومي العربي

يمكن تعريف الأمن القومي العربي على أنه أمن مجموع المواطنين العرب، الذي يعني تحققه إزالة الخطر الذي يهدد حياتهم وسلامتهم، وإبعادهم عن ظروف العوز والحرمان، المادي والمعنوي، وتوفير سبل الحياة الكريمة لكل فرد منهم.

والأمن القومي العربي، بهذا المعنى، لم يتحقق منذ أن كان بالمقدور الحديث عن مثل هذا الأمن "إذ لا يزال الإنسان العربي مهددا بالقتل، جراء الحروب والعدوان العسكري، والجريمة المنظمة. كما أن الوطن العربي ما زال يفتقر إلى التنمية السليمة، القادرة على تحقيق الحاجات الأساسية لأبنائه، ماديا ومعنويا.

ودعونا الآن نطرح السؤال الآتي: ما هي الصورة الراهنة للتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي؟

على نحو مجمل، يمكن ملاحظة تهديدات نابعة من الداخل وأزمات مصدرها المحيط وضغوط متأتية من بيئة النظام الدولي؛ ففي الداخل العربي منظومة واسعة الأخطار، في مقدمها النزاعات المسلحة، كما في الصومال والسودان والعراق. والحروب، كما في العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨ –٢٠٠٩، والحرب العدوانية على لبنان، في تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٦، فضلا عن حرب العراق نفسها.

وتثور في هذا الداخل أيضا تهديدات العنف السياسي المسلح، أو الإرهاب. وتزايد نزعات الانقسام على أسس رأسية، عرقية وطائفية ومذهبية. وتضاف إلى ذلك، أزمات التنمية الاجتماعية، وما تؤسس له من غياب طويل الأمد للاستقرار.

(•) باحث وخبير بحريني في الشؤون الاستراتيجية.

كذلك يبرز الأمن الحيوي كتحد أخر أمام الأمن القومي العربي، وهو ناجم بصفة أساسية عن استيطان مجموعة من الأمراض السارية وتفشيها في عدد من الدول والأقاليم العربية. ويعود بعض هذه الأمراض إلى القرن التاسع عشر، إلا أن السياسات المعتمدة لم تفلح في التخلص منها في الوقت الذي اختفت من غالبية مناطق العالم.

وبدوره يمثل الأمن البحري تحديا متعاظما أمام الأمن القومي العربي. ويرتبط بالأمن البحري طيف واسع من القضايا الاقتصادية والاستراتيجية.

وفي المحيط الإقليمي، ثمة صورة مشابهة لمعضلات الداخل العربي تضاف إليها مستويات أكثر خطورة على صعيد النزاعات المسلحة، كما هو حال أفغانستان ومنطقة بلوشستان الباكستانية، المجاورة للخليج العربي. والنزاع الهندي الباكستاني المصحوب بشبح الخطر النووي. وهناك أيضا مفاعيل الأزمة القبرصية والنزاع الإثيوبي الإريتري.

ويبقى التحدي الإسرائيلي حالة خاصة من حيث التوصيف، إذ لا يمكن اعتبار إسرائيل جزءا من المحيط الإقليمي، بل هي داخل النطاق الجغرافي العربي نفسه. وهي تمثل، في التوصيف المباشر، خطرا مركزيا على العرب ووجودهم المادي والحضاري.

وعلى مستوى البيئة الراهنة للنظام الدولي، تتجلى ضغوط هذه البيئة على الأمن القومي العربي في دعم الغرب المطلق لإسرائيل. وفي انكشاف الوطن العربي أمام الأقمار الاصطناعية للقوى الدولية، بل وأمام راداراتها، ومنظومات الاستطلاع البرية والبحرية الخاصة بها. كذلك تمثل التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للقوى الكبرى عامل ضغط كبير على الأمن القومي العربي. ويضاف إلى هذه الأخطار، طبيعة السياسات الدولية المتنافسة الدافعة باتجاه خلق حالة من الاستقطاب بين الدول العربية نفسها، الأمر الذي يعكس نفسه سلبا على فرص التوافق والإجماع العربي.

ثانيا: الامتداد الإقليمي للأمن القومي العربي

وفي أحد أبعاده، يمكن النظر إلى الأمن القومي العربي باعتباره أمنا إقليميا لمجموعة دول متجاورة جغرافيا، إضافة لكونها متجانسة قوميا ودينيا.

إن أحد توصيفات الأمن القومي العربي هو ذلك الذي يمكن إحالته على نحو مباشر إلى نسق البيئة الجيوسياسية. وهذه الأخيرة يمكن تعريفها على أنها مجموعة التفاعلات الكلية بين مجموعة من الوحدات أو الأقاليم الفرعية، الواقعة ضمن نطاق جغرافي معين.

وتقتضي دراسة البيئة الجيوسياسية تحليلا ثلاثي الطبقات، تتكون طبقته الأولى من المعطيات الداخلية لدول الإقليم وتلك الواقعة على تخومه. وتتشكل الطبقة الثانية من طبيعة التفاعلات السائدة ضمن الوحدات الإقليمية

(الفرعية) المختلفة، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالنسق الإقليمي للتفاعلات. أما الطبقة الثالثة، فترتبط بالحدود البرية والبحرية، وخاصة الأوضاع السائدة في المضايق والممرات الاستراتيجية.

وبطبيعة الحال، تتطلب إقامة نظام للأمن الإقليمي إدراك الدول المعنية لارتفاع كلفة التوترات المفتوحة وتطوير أليات قادرة على تجنب الأنماط العنيفة منها والسيطرة عليها حين اندلاعها ووضع منظومة مبادئ دافعة باتجاه بناء الاستقرار وادامته.

إن أي نظام للامن الإقليمي لا بد من أن يكون، من حيث المبدأ شاملا، لا يستبعد، بصورة نهائية، أي فاعل يرغب في الانضمام إليه والالتزام بمعاييره، فمسألة قبول أي عضو تتوقف على مدى استعداده للالتزام بالاتفاقات والشروط، لا على اختلاف هويته أو تمايزه. وهذه قضية بالغة الدلالة في ما يتعلق بنظام الأمن الإقليمي العربي: فهل يفترض بهذا النظام الامتداد إلى حيث تبدو مصالحه جلية وواضحة، أم يبقى لصيق هويته القومية وحسب؟

إن الإشكالية المركزية تتمثل في إمكان الجمع بين متطلبات الأمن الإقليمي وخصوصية الانتماء القومي، فهذا الجمع لا يبدو واضحا حتى اليوم إن على مستوى التأصيل النظري أو التطبيق العملي.

وتقودنا هذه الإشكالية إلى قضية أخرى مفادها: هل الجوار المتمايز قوميا عن العرب يمثل طوقا عليهم، أم عمقا حيويا لهم؟

إن نصف قرن من النقاشات، لم يجب عن هذا السؤال. بيد أن مقولة الطوق، أخذت طريقها ضمنا للخطاب القومي العربي، في معظم فترات القرن العشرين.

وحقيقة الأمر، إن مصطلحي الطوق والعمق يعبران في الأصل عن مفاهيم جيوسياسية، أو بالأصح جيوستراتيجية، لا علاقة لها بالتمايزات القومية أو الإيديولوجية.

وبالطبع، فإن المناخ الفكري العام، في ثلاثة عقود من القرن العشرين (الخامس والسادس والسابع) اتجه، على وجه الإجمال، نحو النظر إلى هذا الجوار باعتباره طوقا لا عمقا. وقد ساهم في ذلك، بصفة أساسية، المشروع الغربي، الذي أدخل دول الجوار في منظومته السياسية والأمنية، وأخذها بعيدا من جذورها الحضارية وخيارات شعوبها.

كذلك، فإن إسرائيل قد لعبت من جهتها دورا مركزيا في مساعي تحويل الجوار العربي إلى طوق يحاصر العرب، ويجهض مشروعهم النهضوي. وكانت هذه تحديدا فكرة ديفيد بن غوريون، الذي رأى أن إحدى ركائز الأمن الإسرائيلي تتمثل في عزل العرب عن جوارهم الجغرافي، وادخال هذا الجوار في علاقة تحالف سياسي وأمني مع إسرائيل، تضغط على الخاصرة العربية، وتقطع الطريق أمام أي مسعى عربي لإقامة تحالفات إقليمية، على أسس دينية. وبالطبع، نجح المسعى

الغربي الإسرائيلي بقدر ملحوظ، بيد أن أية مراجعة نقدية للخطاب القومي العربي يجب ألا تغفل حقيقة أن هذا الخطاب قد ساهم هو الآخر، من حيث لا يدري، في الوصول إلى هذه النتيجة، فالفكرة القومية بدت، عند فريق من التيار القومي العربي، متطرفة في نظرتها إلى الآخر غير العربي، على نحو انحدر بها قريبا من العنصرية. وهو ما لم يخدم العرب وقضاياهم المصيرية في شيء. كذلك، فإن غريزة الثأر، والرغبة في الانتقام من ظلم التاريخ، لم تصب هي الأخرى في مصلحة بناء نظرة عربية، ايجابية ومتوازنة، للعلاقة بدول الجوار. وأخيرا، فإن عدم وجود مشروع عربي واضح المعالم، للعلاقة مع الجوار، المتداخل مع العرب بشريا وحضاريا، قد ساهم بدوره في إضاعة فرص بناء علاقة ايجابية بين الجانبين. وفي التحليل الأخير، فإن فكرة الطوق لا العمق الحيوي هي التي فرضت نفسها على الفكر السياسي العربي في خلال العقود الثلاثة، الممتدة منذ مطلع خمسينات القرن العشرين.

وفي خضم هذا السجال الفكري والسياسي المديد، حدث تحول في البيئة السياسية للجوار الجغرافي، تمثل في سقوط نظام الشاه في إيران الذي كان دعامة أساسية في المشروع الإسرائيلي في المنطقة.

واضافة إلى ذلك، أدى انتهاء الحرب الباردة إلى هدم المزيد من الجدر النفسية بين العرب وجوارهم الإقليمي. وينطبق هذا على كل من تركيا واثيوبيا. كما أن العلاقات العربية– الباكستانية قد شهدت مزيدا من الرسوخ والتطور.

إن تحولات ما بعد الحرب الباردة قد خدمت، في أحد أبعادها، فرص التوسع باتجاه بناء علاقات متينة ووطيدة بين العرب وجيرانهم، فهؤلاء الجيران أضحوا أكثر إدراكا لأهمية بناء روابط متقدمة مع العرب.وان التحولات الكبيرة التي طرأت على الوظيفة الجيوبوليتيكية لعدد من دول الجوار قد زادت من شعورها بأهمية السير على هذا الطريق.

وأيا تكن السياقات، فالمطلوب اليوم إعادة تأصيل للرؤية العربية للجوار الجغرافي باتجاه النظر إلى هذا الجوار بصفة كونه عمقا حيويا لا طوقا أمنيا أو سياسيا.

وليس مطلوبا، بحال من الأحوال، أن تكون الفكرة القومية مقابلة للدين أو مواجهة له. بل مستندة إليه، ومستمدة منه بعدها الحضاري.

وفي مقاربتها للعلاقة مع القوى الإقليمية الواقعة خارج الإطار العربي، فإن السياسة العربية معنية بالالتزام بخط حيادي، يقف على مسافة واحدة من الأطراف المتنافسين، وأن لا تتبنى موقفا، أو تعطي إشارة، تبدو من خلالها قريبة من طرف على حساب أخر.

وفي السياق نفسه، فان السياسة العربية مدعوة إلى عدم الوقوع في غواية لعبة التوازنات، ففي المعادلة الإقليمية الراهنة، المحكومة بنمط حاد من التباينات على مستوى الخيارات الخارجية، لن يربح العرب من أي محاولة للتقرب من

طرف على حساب أخر. بل إن الذي سيحدث حينها هو مزيد من التقاطب داخل النظام الإقليمي العربي، واستعداء أطراف إقليميين، نحن في غنى عن استعدائهم. كما أن نهجا من هذا القبيل من شأنه أن يفضي إلى تسخين الساحات الداخلية في عدد من وحدات النظام الإقليمي العربي.

وما يمكن قوله في التحليل الأخير، هو أن اعتماد سياسة تفاضلية على صعيد العلاقة مع قوى إقليمية، لا تبدي عداء ظاهرا للعرب ولقضاياهم المصيرية، تعد خطأ فادحا في الحسابات.

ثالثا: الدبلوماسية أداة لتعزيز الأمن

على مستوى التصدي للتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، هناك ثلاثة مسارات يمكن مبدئيا الأخذ بها. وهي: تفعيل المنظور التنموي للامن، وبناء دبلوماسية وقائية، وتطوير قوة ردع ذات صدقية.

يتجلى تفعيل المنظور التنموي للامن في إعطاء الأولوية لبناء الإنسان العربي، نفسيا وفكريا. وتلبية احتياجاته الأساسية في العيش الكريم على النحو الذي يحول دون انجراره إلى مسلك العنف، أو جنوحه نحو الجريمة.

أما الدبلوماسية الوقائية، فنقصد بها بناء منظومة من العلاقات والروابط، القادرة على منع النزاع، أو الحيلولة دون تصاعده. وتستخدم في هذه الدبلوماسية عناصر اقتصادية ومالية وثقافية. ويتم اعتمادها على نحو منسق، على المستويات البينية والإقليمية والدولية. وسوف نعرف الدبلوماسية الوقائية، على نحو مجمل، بأنها: عمل استباقي منسق، يهدف للتأثير على مسار أحداث متوقعة

وانطلاقا من أزمات الصومال والسودان، كما فلسطين والعراق، يمكن التشديد على حقيقة أن الأمن القومي العربي يصعب تحقيقه، بحال من الأحوال، من دون دبلوماسية وقائية ناشطة، تؤكد خلالها الدولة العربية حضورها في البيئتين الإقليمية والدولية. ومتى حدث ذلك، فإن الدولة العربية لا تكون قد نهضت بواجبها القومي وحسب، بل عززت في الوقت نفسها من مكانتها العالمية وثقلها الجيوسياسي العام.

وعلى نحو تقليدي، تحدد المكانة الجيوسياسية للدول استنادا إلى قدراتها المادية التي تشير إلى الأرض والسكان والثروة والموقع الجغرافي. وكذلك قدراتها الحضارية التي تشير بصفة خاصة إلى الخبرات والمهارات وتطور مؤشرات الأداء العلمي والصناعي.

والمكانة الجيوسياسية للدول لا تشير بالضرورة إلى مكانتها الدولية. وان كانت الأولى شرطا للثانية، أو على الأقل رافعة أساسية لها.

المكانة الدولية التي قد تتبوأها البلدان المختلفة تشترط بالضرورة أداء دبلوماسيا يمتد إقليميا، وربما عالميا، من أجل تسوية أزمات سياسية ووقف حروب ونزاعات وحل مشكلات إنسانية والمساهمة في إعادة الاستقرار والبناء ودعم بناء المجتمعات بعد الصراعات المسلحة.

ومتى تحقق الامتداد الدبلوماسي وبدا قديرا وناجحا، فإن الدولة تكون حينها قد حققت حضورا، تتم ترجمته في صورة مكانة دولية، تعزز ثقلها الجيوسياسي العام.

هذا الترابط بين المكانة والدور، أو الامتداد الدبلوماسي، نجد تطبيقاته اليوم في دول ذات أحجام وقدرات متفاوتة، صنعت لنفسها حضورا في محيطها الإقليمي والدولي، بعدما امتلكت العزم والإرادة، وقبل ذلك الاقتناعات الفكرية والإيديولوجية.

والدولة العربية، كغيرها من الدول، سيوفر لها امتدادها السياسي والدبلوماسي مكانة في محيطها الإقليمي والدولي، ويرفع من رصيدها لدى الأقطار والشعوب المختلفة. إلا أن هذا الأمر لا يمثل، رغم أهميته، السبب الرئيسي للدعوة إلى حضور هذه الدولة، وقيامها بأدوار بناءة في قضايا المحيط، بدل الانكفاء على الذات.

هناك أربعة أسباب جوهرية لهذه الدعوة، وهي:

أولا، إن الدولة العربية هي في الأصل جزء من كيان قومي، لعبت عوامل تاريخية في تجزئته، والحؤول دون إدامة وحدته الجيوسياسية. وبالتالي، فانكفاء هذه الدولة على ذاتها تعد بالضرورة تكريسا لأمر واقع، مناف للمصلحة القومية.

ثانيا، إن مصلحة الدولة العربية، حتى بالمعنى الذاتي الضيق، تقتضي انخراطها في فضائها القومي، اجتماعيا واقتصاديا، وبالضرورة سياسيا وأمنيا. ذلك أن مصلحتها الفعلية يصعب تصورها خارج هذا السياق.

ثالثا، إن تدهور الأمن في أية دولة عربية، نتيجة صراع داخلي أو عدوان خارجي، يشكل بالضرورة تهديدا للامن القومي العربي، بالمنظورين الكلي والجزئي على حد سواء. وان عدم مبالاة دولة عربية ما حيال وضع كهذا يعني، ضمن أمور أخرى، تجاهلا لمستقبل أمنها الذاتي.

رابعا، إن الوطن العربي تعد جزءا من فضاء جيوسياسي أوسع مدى يمثله العالم الإسلامي. وهو يرتبط بهذا العالم برابطة العقيدة والأخوة الدينية، كما يتفاعل معه، على نحو وثيق، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهو في الغالب يجاوره جغرافيا. ويعد انخراط الدولة العربية في شؤون هذا الفضاء الجيوسياسي (الجامع معنويا وماديا) تعبيرا عن انتماء حضاري، بقدر كونه مصلحة سياسية وإستراتيجية لا لبس فيها.

وبطبيعة الحال، ثمة قضايا سياسية وأمنية عديدة، يمكنها أن تشكل مثالا لانخراط الدولة العربية في محيطها، قوميا واقليميا ودينيا، بل وحتى دوليا.

وقد يكون من الصعب الدخول في مفاضلة على مستوى الأولويات بين قضية وأخرى. وفي المجمل، فإن مثل هذه المفاضلة غير مجدية وغير نافعة، لأن قضايا الأمة واحدة، لا يصح تجزئتها. وسوف نأخذ العراق كنموذج لدور الدولة العربية في محيطها. وهو هنا المحيط القومي المباشر.

مبدئيا، يمكن الوقوف على ثلاثة اتجاهات للموقف العربي من العراق:

الاتجاه الأول، هو الاتجاه المتحفظ، الذي لا يزال ينظر بشي من الوجل لما بات يوصف بالعراق الجديد. وتمثل هذا الاتجاه الدول الممتنعة حتى اليوم عن الانخراط السياسي والاقتصادي في الشأن العراقي.

الاتجاه الثاني، هو الاتجاه الانتقائي، الذي انخرط في العراق ضمن خياراته وأجندته المحددة سلفا. والتي ربما تقاطعت مع بعض العراقيين، وتباينت مع بعضهم الآخر.

الاتجاه الثالث، هو الاتجاه التفاعلي العام، الذي نظر إلى العراق باعتباره قضية قومية، على العرب دعم مسيرة تطوره السياسي والاجتماعي، ورفد مقومات استقراره. واعتبار كل ذلك ضرورة من ضرورات الأمن القومي العربي.

واضافة إلى الاتجاهات الثلاثة سابقة الذكر، هناك من نظر إلى العراق باعتباره قضية إقليمية، بموازاة كونه قضية قومية. ودعا هؤلاء إلى دمج بلاد الرافدين في محيطها الإقليمي المباشر المتمثل في الخليج العربي، واعادتها إلى مؤسسات العمل الخليجي المشترك. وحسب هذا الاتجاه، فإن دول الخليج تعد أكثر المعنيين بدعم مسيرة نهوض العراق، واستعادة دوره العربي والدولي.

وعند تقييمنا لمستوى الدور العربي في العراق (أو المسألة العراقية)، يمكن القول إن هذا الدور لم يتناسب وحجم التحديات الماثلة، على الصعيدين الأمني والسياسي. والنتيجة أن ظل العراق يمثل نزفا في الخاصرة العربية.

إن الدول العربية تصون أمنها الوطني والقومي، متى دعمت جهود إحلال الاستقرار التي تقوم بها الدولة العراقية، وجعلت من أمن العراق حقيقة قائمة.

وثمة تجارب يمكن أن للعرب الإفادة منها على هذا الصعيد، فأوروبا وقعت، قبل أعوام، ما عرف بميثاق الاستقرار مع دول البلقان. كما أطلق الاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو ٢٠٠٩ برنامج "الشراكة الشرقية" مع ست من دول الاتحاد السوفياتي السابق، هي أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا. وقد عني هذا البرنامج بإقامة تعاون وثيق بين الإتحاد وهذه الدول.

وإذا كانت أوروبا تجد في استقرار دولة قوقازية، مثل أرمينيا، جزءا من استقرارها، وتلتزم بتمويل برامج دعم أمني واجتماعي لها، فلماذا لا تجد الدول العربية الأمر نفسه في العراق، وخصوصا أنها تشاركه الجغرافيا والتاريخ، والانتماء القومي والديني؟

قد لا يكون العراق بحاجة إلى المال، لكنه بحاجة إلى جهد عربي، يرتدي طابعا مؤسسيا ومنسقا، على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي مع دول شرق القارة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما نفذه لاحقا من برامج في البلقان، وما يقوم به حاليا في إطار الشراكة الشرقية.

والخلاصة أن العراق يمثل اليوم نموذجا للتحديات الماثلة في فضاء الأمن القومي. وأن الدبلوماسية العربية يمكنها فعل الكثير على صعيد معالجة هذا التحدي، متى امتلكت الإرادة والعزم اللازمين.

رابعا: تأمين الأمن البحري العربي

وفي المنظور الكلي، وفي سياق مقاربة الأمن القومي العربي، ثمة تحد من نوع جديد، أو هو متجدد في صورة أكثر حدة، يتجسد في ظاهرة القرصنة البحرية، التي تهدد الملاحة في الممرات الاستراتيجية العربية، وخصوصا في بحر العرب، والقاطع الشمالي الغربي للمحيط الهندي.

إن الأمن البحري يمثل اليوم أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلاد العربية، وتستدعي الكثير من الجهد، والمزيد من العمل المشترك. ويرتبط بالأمن البحري طيف واسع من القضايا الاقتصادية والاستراتيجية، فضلا عن تلك المتصلة بالشؤون الإنسانية، والسلامة المهنية والعامة، والأمن البيولوجي، وأمور عديدة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التحدي الاكثر بروزا، أو لنقل الماثل للعيان على نحو أكثر وضوحا، يتمثل في الحوادث التي تتعرض لها وسائط النقل المدنية، وهي تمخر البحار والمحيطات. وخصوصا في المنعطفات التي تمثلها المضايق البحرية، التي تعد المكان الاكثر سهولة للهجوم على البواخر والناقلات، والاعتداء على أطقمها وممتلكاتها. وترمي هذه الحوادث بتداعياتها المباشرة إمدادات الغذاء، وأمن الطاقة، والأمن البيئي للبحار والشواطئ. وهي تمثل نوعا من الاعتداء على السلامة البشرية. وفي التحليل الأخير، فهي تهديد رئيس للامن القومي العربي، كما الأمن الدولي بعامة.

وقد أدى الغياب طويل الأمد للاستقرار السياسي والأمني في الصومال إلى اضطراب حال الأمن في الذراع الغربي لبحر العرب، سيما قاطعه الجنوبي، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على مقاربة الأمن القومي العربي، وبالتبعية أمن الطاقة النفطية، في سياقها الإقليمي كما الدولي. كذلك، رمت أوضاع الصومال بتداعياتها الحادة على شريان الحركة في مضيق باب المندب، وعكست نفسها تاليا على أنشطة الملاحة في قناة السويس، المرتبطة عضويا بهذا الشريان.

واضافة إلى معضلة الأمن في جنوبه الغربي، يشهد الذراع الشرقي لبحر العرب تحديات جمة، متأتية بصفة أساسية من اضطراب الأوضاع في كل من بلوشستان الباكستانية، وبعض المناطق في جزيرة سيريلانكا. والذراع الشرقي هو الطريق الآخر الذي تسلكه ناقلات النفط القادمة من مضيق هرمز وبحر عمان، حيث سواحل باكستان والهند وسيريلانكا. وهو الاكثر ازدحاما وكثافة بالحركة الملاحية، إذ تتجه عبره الناقلات إلى المستهلكين الرئيسين لنفط الخليج، في كل من الهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية، وعموم منطقة الباسيفيك.

إن تحديات الأمن الملاحي تبدو وقد فرضت نفسها على معظم الممرات الحيوية في المحيط الهندي، من عدن إلى ملقا، وباتت إمدادات النفط والغاز المتجهة من الخليج العربي عرضة لتحديات متزايدة. وعلى الدول العربية أن تتحرك باتجاه بلورة مقاربة ناجزة، ومجمع عليها، لمعالجة هذه المعضلة ذات الارتباط الوثيق بالأمن القومي العربي.

هناك حاجة لبناء أسطول عربي من سفن الحراسة، الصغيرة والخفيفة، القادرة على التصدي للقرصنة البحرية. وبحيث يعمل من خلال غرفة عمليات واحدة، وينسق تحركاته مع الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة، حيث يتواجد اليوم في بحر العرب عدد متزايد من الأساطيل الدولية التي وفدت تحت شعار محاربة القرصنة.

وما يمكن ملاحظته هو أن البوارج الأجنبية المتواجدة حاليا في خليج عدن وبحر العرب، هي في غالبها غير متناسقة مع مهمة التصدي لظاهرة القرصنة، لكونها كبيرة الحجم، تصل حمولة بعضها إلى تسعة ألاف طن، ويصعب عليها بالتالي مطاردة الزوارق السريعة، التي يستقلها القراصنة.

إن الدول العربية معنية بحيازة عدد كاف من سفن الحراسة الصاروخية، المجهزة بالصواريخ والمدافع، والأنظمة المعلوماتية المتطورة. وستكون هذه خطوة جوهرية على طريق تحقيق الأمن البحري العربي.

خامسا: تعزيز قوة الردع العربية

وخارج السياقات التفصيلية لقضايا الأمن القومي وتحدياته الماثلة، تتبدى الحاجة لبناء قوة ردع عربية، ذات صدقية، تحول دون وقوع العدوان على العرب، وتمنع الآخرين من التفكير فيه. وتتصدى له بفاعلية ونجاح حين وقوعه. وينظر إلى هذا العنصر، باعتباره مفهوما متفرعا عن توازن القوى. وهو يعني، تقديم أدلة مقنعة قاطعة، لا غموض فيها، للخصم، عن توافر القدرة على الثأر، في حال محاولته إثارة الحرب أو شن العدوان.

وعلى نحو مبدئي، يمكن الوقوف على ثلاثة خيارات لبناء قوة ردع عربية:

الخيار الأول، بناء قدرات نووية عسكرية، على النحو الذي ذهبت إليه كل من الهند وباكستان، وربما كوريا الشمالية. بيد أنه في ما يتعلق بالدول العربية، فإن خيار الردع النووي غير ممكن، لاعتبارات سياسية، فضلا عن كونه غير مرغوب فيه أصلا.

الخيار الثاني لبناء الردع يتمثل في امتلاك قدرات تسليحية فوق تقليدية، كيمائية أو بيولوجية. وهذا الخيار لا يتحقق بمجرد امتلاك هذه الأسلحة، بل يتطلب بالضرورة حيازة وسائل إيصال ذات جدارة، سواء أكانت صاروخية أو قاذفات جوية متطورة. بيد أن خيارا كهذا غير وارد بالنسبة إلى الدول العربية، لاعتبارات أخلاقية وتقنية. وبالطبع سياسية أيضا.

الخيار الثالث لبناء الردع، يتمثل في تطوير قوة تقليدية متفوقة، أو قادرة، كحد أدنى، على توجيه ضربة جوابية، مكلفة وغير محتملة، بالنسبة إلى العدو.

وضمن هذا الخيار، هناك مساران يمكن للدول العربية، على نحو مبدئي، سلوكهما: يتمثل الأول في امتلاك تفوق جوي حاسم. ويتجسد الآخر في حيازة قدرة صاروخية ضاربة.

لا يبدو تحقيق تفوق جوي عربي أمرا سهلا، إذا نظرنا إلى الشرق الأوسط باعتباره مسرح عمليات واحدا، أو على الأقل شديد الترابط.

ويتوافر في الدول العربية، وخصوصا الخليجية منها، عدد من المقاتلات الحديثة التي تنتمي إلى الجيل الرابع من الطائرات الحربية. وضمن هذا الجيل، هناك بعض النماذج الأكثر حداثة قد تأخذ طريقها قريبا إلى المنطقة.

ومبدئيا، فإن الطائرات الحربية الموجودة في الدول العربية، وتلك المخطط لحيازتها، لا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في بقية دول الشرق الأوسط، على مستوى المواصفات التكتيكية والعملانية. بيد أن هذا التقارب النسبي في المواصفات تتضاءل أهميته مع غياب التوازن في نوع الذخيرة وحجمها، المتاحة للاطراف المختلفة.

كذلك، فإن دخول مقاتلات الجيل الخامس إلى الشرق الأوسط. وهو مرجح بحلول العام ٢٠١٥، بالنسبة إلى إسرائيل، التي ستقتني المقاتلة (F-٣٥)، من شأنه أن يعزز الفجوة القائمة في ميزان القوة الجوية. وبطبيعة الحال، لا تبدو الدول العربية في وارد اقتناء مقاتلات الجيل الخامس في المدى المنظور، وهذا أمر مفهوم في الحسابات السياسية.

وحتى مع عدم دخول مقاتلات الجيل الخامس الشرق الأوسط، فإن ما تخطط الدول العربية لامتلاكه من مقاتلات متعددة المهام، أكثر حداثة، يبقى على المستوى الكمي دون ما هو مطلوب للتصدي لمهام معركة فعلية.

وتتمثل المعضلة الثالثة فيما يرتبط بمقاربة القوة الجوية العربية، كأداة ردع، في كونها غير عصية، في المجمل، على أنظمة الدفاع الجوي المتوافرة في الشرق الأوسط، أو التي في طريقها إليه. وبعض هذه الأنظمة لا تستطيع مقاومتها سوى مقاتلات الجيل الخامس من طراز (F-٢٢ Raptor) ومن دون امتلاك سيطرة جوية، فإن مفهوم الردع، الذي قد يمثله الطيران الحربي، يغدو منتفيا بالضرورة.

المسار الآخر للردع، المستند إلى قوة تقليدية، يتمثل في امتلاك قوة صاروخية قصيرة ومتوسطة المدى. وهذا المسار يبدو أقل تعقيدا بالنسبة إلى الدول العربية. وقد أضحت بعض دول العالم تستند إليه على نحو حصري، أو لنقل شبه تام.

ويتمثل الشرط الأهم لنجاح القوة الصاروخية، كعامل ردع، في تعاظم مخزونها القابل للاستخدام. وقدرتها تاليا على تحقيق ما يعرف بالإغراق الصاروخي، الذي يصعب التعامل معه، من قبل منظومات الدفاع المضادة للصواريخ.

سادسا: تشكيل قوات عربية لحفظ السلام

وبموازاة تعزيز قدرة الردع العربية، وتطوير أدواتها، تتبدى الحاجة إلى تشكيل قوات عربية لحفظ السلام، بهدف السيطرة على النزاعات البينية في الوطن العربي، والحد من تداعياتها السالبة أمنيا وسياسيا.

إن وجود مثل هذه القوات يشكل أحد السبل للسيطرة على النزاعات، بمعنى ضمان عدم تجددها، أو الحد من هذا الاحتمال وجعله أكثر صعوبة، بالمعيارين السياسي والعسكري. والدول العربية، بما هي مجموعة إقليمية ذات فضاء جيوسياسي قومي، حري بها امتلاك أليات قادرة على حفظ السلام ضمن هذا الفضاء، بل وضمن امتداداته أيضا، متى كان ذلك ضروريا وممكنا.

أما السؤال حول ما إذا كان هناك توجه عربي لتشكيل قوات لحفظ السلام، عبر جامعة الدول العربية، فيمكن القول إن أفكارا عديدة تم تداولها في هذا الإطار، منذ خمسينات القرن الماضي إلا أنها لم تبصر النور. فلم يجر تشكيل قوات عربية مشتركة لها صفة الديمومة، تحت مسمى قوات حفظ السلام.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن الوقوف على عدد من الحالات التي تحركت فيها الجامعة العربية لتشكيل قوة مشتركة، ذات مهمة محددة زمنيا وجغرافيا، بغرض حفظ السلام. وقد بدا ذلك بالذات منذ العام ١٩٦١.

اليوم، ثمة ضرورات أكثر وضوحا للتحرك باتجاه تشكيل قوات حفظ سلام عربية، لها صفة الاحتراف.

إن خطة العمل التي يمكن اعتمادها لانجاز هذا المشروع لا بد من أن تأتي على درجة من الواقعية والوضوح. وأن تلحظ على نحو متوازن شروط ومتطلبات النجاح، في حدود الإمكانات المتاحة. وأن تتدرج في سلم أهدافها، وتتحاشى وضع تصورات يصعب الوصول إليها، أو جداول زمنية عالية الطموح.

ومن الناحية الإجرائية، فإن خطة الانطلاق نحو تشكيل قوات حفظ سلام عربية، يمكن أن تتضمن برنامج تدريب وتجهيز لعدد أولي، متفق عليه، من القوات. وقد تكون البداية بلواء من ثلاث كتائب، أي نحو ٤٥٠٠ جندي، يقيمون في دولهم. على أن يقع مقر قيادة اللواء في إحدى المدن العربية. وفي خطوة لاحقة، يمكن تأسيس مركز تنسيق لتبادل المعلومات وتطوير أليات للدعم اللوجستي ونقل القوات واقامة مركز تدريب مشترك.

إن تشكيل قوات حفظ سلام عربية يمكن أن ينطلق بقرار يتخذ على مستوى القمة، ويعهد للمجلس الوزاري العربي ومجلس وزراء الدفاع العرب، وضع التصورات الرئيسية لبنية وتنظيم وتمويل هذه القوات.

وهذا الخيار، متى تحقق، يعني امتلاك الدول العربية لقوات حفظ سلام مستقلة، تقرر هي أين ومتى ترسلها وفي إطار أية ولاية وضمن أية قواعد اشتباك تمارس مهامها.

سابعا: تطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية

وبموازاة المضامين العسكرية والدبلوماسية المطلوب توافرها لتفعيل الأمن القومي العربي وتأكيد متانته، هناك ضرورة لا غنى عنها لإعادة النظر في الهياكل التنظيمية ذات الصلة بهذا الأمن.

إن بنية الإطار المؤسسي تمثل على نحو لا لبس فيه إحدى القضايا الإشكالية في مقاربة الأمن القومي العربي.

وهناك ثلاثة أبعاد لهذه الإشكالية: إدراكي وسياسي واجرائي. فمن جهة، ليس هناك اقتناع لدى كل أطراف النظام العربي بضرورة أو جدوى وجود مؤسسة أمنية قومية جامعة. وتحول، من ناحية ثانية، الضغوط والارتباطات السياسية الخارجية دون تحرك البعض بصورة جادة، باتجاه مؤسسة كهذه. وعلى صعيد ثالث، ليس ثمة أدوات تنفيذ ومتابعة فعالة، لتطبيق ما يتم اعتماده من قرارات، كما هو الحال بالنسبة إلى معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠، ومجلس الدفاع المشترك المنبثق منها. وكذلك، مجلس السلم والأمن العربي، الذي أوصت بإنشائه القمة العربية في الخرطوم، في أذار/ مارس ٢٠٠٦، والذي جاء قريبا من صيغة المجلس الاستشاري.

على صعيد الترتيبات الممكن تبنيها لنظام الأمن الإقليمي العربي، ثمة خيارات تنظيمية عدة تجدر مقاربتها، واعتماد الممكن منها، أو العناصر الممكنة فيها.

ويمكن التمييز بداية بين ثلاثة خيارات تنظيمية على مستوى الترتيبات المعتمدة في نظم الأمن الإقليمية: يتمثل الأول في ما يعرف بالأمن التعاوني (Cooperative Security)، الذي يشير إلى التعاون غير الرسمي بين دول النظام الإقليمي، بهدف تطوير مجموعة مبادئ للسلوك، يتم التأكد من مدى الالتزام بها، من خلال مستويات مختلفة من الحوار.

وتتمثل نقطة الضعف الأساسية في هذا الخيار في عدم إلزامية توصياته وقراراته. ولذا، يصعب التعويل عليه لمواجهة تحديات بحجم ونوع تلك التي تتهدد الأمن القومي العربي.

ويتمثل الخيار الثاني في إقامة ترتيب للأمن الجماعي (Collective Security)، تحدد دول النظام الإقليمي في إطاره تهديدا معينا، ويتم توجيه مواردها الدفاعية للتعامل المشترك معه. وفي ترتيب كهذا، يعد الاعتداء على أي دولة عضو بمثابة اعتداء على جميع الدول الأعضاء. وهذا ما أخذت به معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠، ولكن من دون أن يتم تطبيقه، ولا حتى الاقتراب من مدلولاته. وهذه الدراسة لا تدعو إليه ابتداء لكنها تحث على إعداد الواقع العربي للوصول إليه في يوم ما.

والخيار الثالث، على صعيد ترتيبات الأمن الإقليمي، هو ما يعرف بالأمن المنسق (Coordinated Security) وهو يقوم على فكرة تنسيق دول النظام الإقليمي لسياساتها الأمنية والدفاعية، من أجل تحقيق أهداف متفق عليها، تتصدى لأخطار وتهديدات مجمع على تشخيصها.

انطلاقا من خصوصية النظام الإقليمي العربي، وخصوصا لجهة تفاوت مستويات الشعور بالخطر بين وحداته، وتفاوت تشخيصها للتهديدات القائمة والمحتملة، وتباين بيئة خياراتها الخارجية، سياسيا وأمنيا، تقترح هذه الدراسة تصورا لترتيبات الأمن القومي العربي، يقوم على مرحلتين، يفصل بينهما عقدين من الزمن، وتمهد إحداهما للاخرى.

تقترح هذه الدراسة الأخذ بداية بما سوف نعرفه بـ "الأمن المنسق المعزز"، على أن يتم الانتقال بعده إلى "الأمن الجماعي".

في مرحلة "الأمن المنسق المعزز"، الذي نقترح أن تمتد عقدين من الزمن، تقوم الدول العربية، بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية والأمنية، المحددة الأغراض (ذات الطابع التقني والقطاعي) فيما بينها. ويرافق ذلك إقامة مجلس تنسيق دفاعي مشترك، يتولى مهام المتابعة والإشراف، على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة.

ويقل هذا المجلس، في مضمونه وصفته، عن مجالس الدفاع المشترك المتعارف عليها، إلا أنه يفوق، في الوقت نفسه، المجالس الأمنية والدفاعية ذات الطابع الاستشاري البحت.

الخطوة الثالثة، والتي تمثل البعد المعزز في مفهوم الأمن المنسق، تتجسد في عقد ما يمكن تعريفها بأنها "اتفاقية تعاضد قومي"؛ تعتبر فيها الدول العربية مجتمعة، وكل على حدة أن أي اعتداء يقع على دولة عربية، يعد بمثابة اعتداء مباشر عليها، تجب مواجهته، بما هو متاح وممكن، من وسائل عسكرية، أو سياسية أو مالية، كل حسب قدراته.

وتختلف "اتفاقية التعاضد القومي" عن اتفاقية الدفاع المشترك، في كونها أكثر مرونة، وتترك هامشا أوسع، لتحرك كل دولة في إطار ما تمليه خصوصياتها وظروفها.

وبعد مرور عقدين على تجربة "الأمن المنسق المعزز"، يتم الانتقال إلى مرحلة "الأمن الجماعي"، على النحو الذي قالت به اتفاقية الدفاع العربي المشترك، إنما في إطار مقاربة محدثة، تستجيب للنمط المتغير من بيئة النظام الدولي، والتحولات السياسية والأمنية العميقة، التي شهدها الوطن العربي، ومحيطه الإقليمي، على مدى العقود الستة الماضية.

إن المطلوب اليوم هو وعي عام بضرورة العمل على بناء جديد لمقاربة الأمن القومي العربي، على النحو الذي يخرجنا من حال الفراغ، ويلزم الجميع بتحمل مسؤولياته، دونما تذرع بظروف لا أفق لنهايتها، أو استغراق في خصوصيات يمكن تطويعها والتغلب عليها. والمطلوب أيضا العمل على تعزيز روح التضامن والأخوة الجامعة وتأكيد الثوابت الحضارية والمادية التي تظلل هذه الأمة. ونبذ التوجهات الانعزالية التي تسعى لأخذ المواطن العربي بعيدا من أصالته القومية والدينية.

ولا بد في الوقت ذاته من تفعيل أليات العمل القومي المشترك، على كل مساراته. ولا بد من تشجيع المبادرات المختلفة ومباركة كل مسعى تعاوني يظهر في الساحة العربية، والنظر إليه باعتباره خطوة على طريق الهدف المشترك.